

قسمته وبعده لعدم رويته مثلا ينتظر وضعه
 وحصاده ومالا يتغير فيه ذلك كالتالي من السابل
 وكالم الذي لم يورث بقومات بعد الموت وقبله
 فاحض الزايد للوارث وما عداه تركه هذا ما يظهر
 من متفرقات كلامهم ثم رابت الأثر في قال لومات
 عن نزع لم يستعمل فهل تركه أو المورثه
 الأقرب الثاني وهو موافق لقول فان بحبه الوارث
 اه وسبب السابل الخ قال فلو برزت السابل
 فأتت بصارت جاف هذا موضعنا من اه وسبب
 توفيقه كما هو ظاهر ما الشعر به كلامه انه متوقف
 في السابل نفسها هل يتركه لوجودها قبل
 الموت اما على ما قدمته ان السبله اول الان المقصود
 منها وهو واجب انما وجد بعد الموت للموت اما
 على ما قدمته ان السبله نفسها بعضها الذي طال
 بعد الموت للوارث وما قبله تركه فالج للوارث
 لأنه لم يبرز إلا بعد الموت ولا نظر للسابل ان كلا
 من الميت والوارث ملك بعضها فتعاضبا وتساقتا
 وحينئذ يتعين ان المدا على البر وكافي الطلع
 وهو ما برز بعد الموت فليغزبه الوارث فثنا ما ذكره
 كله فانه لم يورث ما يورث ما ذكره بل يصرح به
 وهو قولهم ما قارن عقد الرهن من حق طلع وحمل
 رهون

رهون بنا على الاصح ان الحمل والطلع اول منه لظهوره
 وفق لهم ما حدث بعد عقد الرهن من تحيل رهونه
 اي والموت هناك العقد من نحو سقوفه وعاطفه
 وليق واصول سقوفه واولاد بنتت من عروق النخله
 بحسبها غير رهونه اعني وطلعه ذلك كل سنة ام لا
 وقول بن الرقعي في ورقه يترك الى ان يسقط وفي جز
 واعني ان غير مقصوده انهم رهونه مردود فان
 فان قلت ينافي قياس ما هنا على الرهن الجعلي ان
 الذي عليه مجموع متقدمون ثم ان العارث للعقد ما ذكر
 غير رهون ايم وقد ذكرتم هنا انه رهون قلت
 ليس ذلك متفقا عليه فقد قال النووي في نظر
 ما قلناه هنا انهم رهونه ويسلم ان العقد الاول
 يفرق بما اشترت اليد ان الاصل يعاملك الميت
 فاستصحبناه على ما وجد قبل تمام خروجه من وجه
 والاصل هنا يعاملك الرهن من غير تعلف به حتى
 يتحقق وجوب العقد الموجب لتعلق الحق به ولا يتحقق
 ذلك الا فيما يجرى بعد العقول لامعه وذكره ان
 الحمل اذا كان غير رهون لم يبيع امه قبل الوضه بقدر
 رضاهن لتعذر تزويج الميت وبيع نخله رهونه
 حدث طلعه قبل بعد الرهن سوا دخل طلعه
 في البيع ام لا وفيما اذا اراد بيع ما حدث طلعه